مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

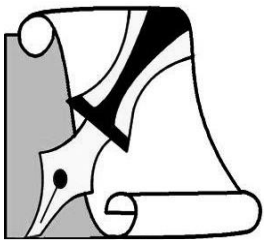

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إقالة وزير "الأمن" الإسرائيلي غالانت: ملابساتها وتداعياتها

1 – مدخل:

بعد أن أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أنّ الحكومة الأمنية المصغّرة قرّرت توسيع أهداف الحرب القائمة لتشمل "إعادة سكّان الشمال إلى بيوتهم"، بعدما نزحوا عنها بسبب القصف المتبادل عبر الحدود منذ 12 شهراً مع حزب الله؛ وعلى الرغم من تطابق المواقف بين نتنياهو وغالانت بشأن الجبهة الشمالية في المرحلة الأخيرة، بعد أن كان هذا الأخير يفضّل ما دعاه بـ"الدبلوماسية وعدم توسيع رقعة الحرب"، لكن تبيّن أن ذلك لم يكن كافياً للوصول إلى التفاهم التام بينهما، وبدأت الصراعات تطفو على السطح، ووصلت العلاقة بين الرجلين إلى طريق مسدود. وقد مثّل غالانت صوت المؤسسة العسكرية القوي داخل حكومة الحرب، وكان أيضاً يمثّل التيار الراغب في التوصل لاتفاق تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية. والحقيقة أن نتنياهو أراد توسيع ائتلافه، وتعزيز مكانته الشخصية داخل الكنيست وفي مواجهة الجيش والمنظومة الأمنية، وخاصة حين تنتهي الحرب، ويأتي وقت المحاسبات؛ لكن غالانت تحدّاه في هذا الأمر، وانحاز للمنظومة الأمنية. كذلك، فإن غالانت منَع تمرير قانون إعفاء المتديّنين (الحريديم) من التجنيد ولم يتساهل معهم، في حين نتنياهو يريد الحفاظ على ائتلافه، لأنه يعرف أنه إذا خسر المتدينين فسيخسر الائتلاف. هذا بالإضافة للخلافات بينهما في قضايا مثل الموازنة والإصلاحات القضائية، التي جعلت نتنياهو يشعر أن ولاء غالانت له ليس مطلقاً، ما أوصل الخلافات لمرحلة الطلاق. وهذه الخطوة من شأنها أن تعزّز قوّة نتنياهو الداخلية في الكنيست والائتلاف، وتخلّصه من ابتزاز بن غفير، في حال لم ينشق غالانت عن الائتلاف بعد إقالته. كما ستعزّز قوّته في مواجهة المنظومة الأمنية، إذ سيضع على رأسها رجلاً مدنياً قريباً منه في عدد من القضايا، على رأسها صفقة المحتجزين وجبهة لبنان. ويريد نتنياهو أيضاً تعزيز الائتلاف وتحدّي المعارضة؛ وهذه الخطوة تعد انتصاراً له لعدد من الأسباب، أوّلها أنها "تمهّد الطريق لحل قضية تجنيد الحريديم، ومن ثمّ إلى ميزانية 2025، وثانيها، الإطاحة بوزير الدفاع الذي عمل بشكل مستقل واتّهمه علناً بوضع الاعتبارات السياسية قبل الاعتبارات الأمنية الوطنية." وطالب غالانت بوقف الإجراءات التي قادها نتنياهو للتعديلات القضائية، ما جعل هذا الأخير يرد عليه بإقالته في حينها، ثم تراجع لحسابات سياسية ولعدم وجود بديل، حتى يحافظ على تماسك ائتلافه الحاكم في ظل الأزمة

الحادة مع المعارضة. وبعد استعادة نتنياهو ثقة الجمهور الإسرائيلي من خلال الإبادة المتوحشة التي ارتكبها ضدّ سكّان غزة، وعودة استطلاعات الرأي لتعطيه أعلى نسبة من الآخرين، بعد أن كان غانتس في بداية الحرب يتفوّق عليه، عاد نتنياهو للصدارة مؤخراً، وبات في غنى عن غالانت وعن غانتس، وشعَر في نفسه بثقة تمنحه القدرة على التخلّص من كليهما.

2 – الإقالة وملابساتها:

في توقيت دقيق، وقبل ساعات من ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي خطوة مفاجئة أشعلت غضب الشارع، وأثارت احتجاجات واسعة، أعلن رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت . وبرّر نتنياهو قرار الإقالة بالقول "إنّ العلاقة بينه وبين وزير الدفاع شهدت تراجعًا كبيرًا في الثقة، خاصة في الأشهر الأخيرة من الحرب"؛ وأضاف: "في خضم هذه الحرب، يجب أن تتوفّر الثقة الكاملة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع". وحصلت الإقالة خلال اتصال بين الرجلين دام ثلاث دقائق فقط، الأمر الذي سيجعل نتنياهو أكثر حرية في اتخاذ كثير من القرارات، وخصوصاً التي تتعلق بمصير الأسرى، لأن وزير الدفاع المُقال كان الأكثر استقلالية داخل الحكومة في كل القضايا تقريباً، وسبَق أن طالب رئيس الوزراء بإعلان موقفه بشكل حاسم من اليوم التالي للحرب والالتزام بعدم إعادة احتلال قطاع غزة، وهو ما لم يفعله نتنياهو الذي ينفّذ عملياً خطط اليمين الرامية لإعادة الاستيطان في غزة. أما يسرائيل كاتس الذي حلّ محلّه، فهو شخص "ضعيف وتم تهميشه جداً خلال الحرب، رغم أنه كان وزيراً للخارجية. ولا يُتوقّع من كاتس أداء أي دور مُخالف لنتنياهو، بل سيكون شخصاً مريحاً وسيمثّل وجهة نظر حزب الليكود واليمين المتطرف داخل مجلس الحرب.

في أعقاب ذلك، ألقى نتنياهو خطاباً قال فيه إن «مهمّتي العليا كرئيس حكومة إسرائيل هي الحفاظ على أمنها وتحقيق النصر المؤزّر. وفي خضم الحرب مطلوب أكثر من أي وقت مضى الثقة الكاملة بين رئيس الحكومة ووزير الأمن». وأضاف: «على الرغم من وجود هذه الثقة في الأشهر الأولى من المعركة، سرعان ما فتِئت تتصدّع بيني وبين وزير الأمن في الأشهر الأخيرة»، لافتاً إلى أنه «ظهرت بيننا فجوات كبيرة في إدارة المعركة، ورافقتها تصريحات وسلوكيات تتعارض مع قرارات الحكومة والكابينت». وأضاف نتنياهو، «قمتُ بمحاولات عديدة لجَسْر الفجوات، غير أنها استمرّت وتعمّقت، لتصل إلى الجمهور بطريقة غير مقبولة؛ والأسوأ أنها وصلت إلى الأعداء الذين استفادوا منها كثيراً». كما قال إن «غالبية أعضاء الحكومة ومعظم أعضاء الكابينت،

يشاركونني الشعور بأنه من المستحيل الاستمرار على هذا النحو. وعلى ضوء ذلك قرّرتُ إنهاء ولاية وزير الأمن، وعيّنت بدلاً منه الوزير يسرائيل كاتس. كما تحدّثت مع الوزير جدعون ساعر، وعَرضتُ عليه الانضمام مع كتلته إلى الائتلاف وشغل منصب وزير الخارجية». وعدّ نتنياهو انضمام الأخير مكوّناً مهماً في الحفاظ على استقرار الائتلاف والحكومة. كما تمّت الاقالة قبل أن يُسلّم حقيبة الخارجية لـ«الليكوديّ» القديم، جدعون ساعر. وأوضح نتنياهو أن العلاقة مع غالانت تصدّعت بسبب تباين وجهات النظر بينهما حول إدارة الحملة الانتخابية، مضيفًا أن "الخلافات بيننا خرجت إلى العلن وأصبحت معروفة للعدو، ممّا منح أعداءنا فرصة لاستغلال ذلك"، مضيفًا "أن محاولاته لرأب الصدع باءت بالفشل، والوضع لم يعد يُحتمل، وكان يجب اتخاذ القرار الصعب بإنهاء مهام غالانت".

أما غالانت، فقال في «خطاب الوداع» إن قرار نتنياهو أتى بعد سلسلة من النجاحات في غزة والضفة ولبنان وتوجيه ضربة هي الأولى من نوعها إلى إيران، مُبرزاً ثلاث قضايا خلافية مع نتنياهو، وهي «توزيع الأعباء بالتساوي، من خلال تجنيد الحريديم»، والالتزام «بإعادة المحتجزين؛ وهو أمر ممكن ومنوط ببعض التنازلات»، وأخيراً «ضرورة استخلاص العِبر بعد إجراء تحقيق أساسي (في إخفاقات الحرب والسابع من أكتوبر)».

من ناحية أخرى، أتت الإقالة «الدراماتيكية»، كما وصفها مسؤولون أميركيون، فيما تسعّر "إسرائيل" حرب الإبادة على مناطق شمال قطاع غزة، لإرساء سيطرة عسكرية ومدنية، يعارضها غالانت، والمؤسّسة الأمنية عموماً، نظراً إلى أكلافها المرتفعة على "إسرائيل"؛ فيما يؤيّدها كاتس. كما أتت الإقالة، وسط استمرار العدوان على لبنان، وفيما يُعاد تشكيل المشهد السياسي في الولايات المتحدة من خلال الانتخابات الرئاسية. ورُبط توقيت الإقالة بيوم الانتخابات الأميركية. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول في «البيت الأبيض» أن المسؤولين في واشنطن «فوجئوا» بقرار الإقالة، وأنه تعمّد توقيتها مع يوم الاستحقاق «لتجنّب رد فعلٍ أميركي عنيف»؛ فيما أن الخطوة قد لا تقف عند هذا الحد، إذ نقلت «القناة 12» عن مصادر سياسية تقديرها أن نتنياهو سيطيح رئيس الأركان، هرتسي هليفي، وقادة الأجهزة الأمنية الذين سبق أن اصطدم معهم أكثر من مرّة بما يتعلّق بمسار الحرب، وصفقة تبادل الأسرى، وخصوصاً جهازي «الشاباك والموساد». لكن مكتب نتنياهو نفى ذلك.

إقالة غالانت الحالية هي الثانية من نوعها، وكان نتنياهو قد مهّد لها خلال الأسابيع الأخيرة، لكن التوقيت جاء مفاجئاً؛ حيث تنتظر إسرائيل رداً عسكرياً من إيران. وفيما تمكّن الشارع الإسرائيلي، تفاعلاً مع الإقالة السابقة، من رفع الضغط على نتنياهو من خلال موجة واسعة من الاحتجاجات، ما دفَعه إلى التراجع عن قراره، في العام المنصرم، فإنه لن ينجح هذه المرّة بدفع نتنياهو إلى التراجع، على الرغم من خروج احتجاجات في عشرات

النقاط والمواقع داخل "إسرائيل"، وتخلّلها إغلاق للطرق واشتباكات مع الشرطة؛ وذلك بسبب ما يبدو غياباً لمعارضي قرار إقالة غالانت، من داخل حزبه «الليكود». كما أنه من غير الواضح إن كانت المعارضة الصهيونية ستتمكّن من توحيد صفوفها لقيادة الحركة الاحتجاجية، في وقتٍ يتحسّس قادة المؤسّستين الأمنية والعسكرية رؤوسهم، حيث قد تصلهم كُتب الإقالات تباعاً، كما قد تُطاول المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف–ميارا، التي يُهاجمها أعضاء الائتلاف الحاكم ليلَ نهارَ، ويرون أنها تتبنّى «نهجاً صدامياً» ضدّ الحكومة ورئيسها.

3 – استعادة "ساعر" رغم خلافات الماضي:

بعد إقالة وزير "الأمن" غالانت، قال مكتب نتنياهو في بيان: إن رئيس الوزراء عيّن وزير الخارجية يسرائيل كاتس خَلَفاً لغالانت، ورئيس حزب "اليمين الوطني" غدعون ساعر وزيراً للخارجية. والواقع أنه يوجد ماضٍ من الخلافات الحادّة بين بنيامين نتنياهو وجدعون ساعر، إذ انشق الأخير، وهو قيادي سابق في "الليكود"، عن الحزب عام 2020؛ إثر خلافات مع الأوّل، وأسّس حزباً جديداً، قائلاً في عام 2022، إن "نتنياهو يقود خطاً متطرفاً وتحريضياً ومثيراً للانقسام، ولا يصلح لقيادة البلاد. ومن المستحيل العمل مع شخص يركّز فقط على بقائه السياسي". وهاجم ساعر نتنياهو في كل المحافل، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الثورة القضائية، ووصل به الأمر إلى توقيع وثيقة أمام شاشات التليفزيون على أنه لن يشارك في أي حكومة يرأسها نتنياهو؛ كما اتّهمه بالفشل وبتسبّبه بما جرى في 7 أكتوبر/تشرين الأول وطالَبه بالاستقالة. لكن تبيّن لساعر أن عودته لليكود هي فرصته المُتاحة للبقاء السياسي، ولا سيما أن كل استطلاعات الرأي لم تمنحه فرصة تجاوز نسبة الحسم لكتلته "اليمين الوطني". وبالتالي، بعد تراجعه عن مواقفه واتهاماته ضدّ نتنياهو، هاهو يذهب خلفه ويسانده في موقفه من الحرب على لبنان ومحاولة القضاء على "حماس" ورفض التنازل عن ممر فيلادلفيا، إذ إن ساعر بالأساس يتبنّى مواقف أكثر تطرفاً حتى من نتنياهو في ارتكاب أشد الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، حتى لو أتى ذلك على حساب المحتجزين اليهود. وقالت مجموعة تمثّل أفراد عائلات الإسرائيليين المحتجزين في غزة "إن تعيين جدعون ساعر سيشكّل اعترافاً واضحاً لا لُبس فيه من جانب رئيس الوزراء بأنه قرّر التخلي عن الرهائن". وتقول المجموعة إن ساعر كان قد صرّح علناً في وقت سابق بأنه يعترض على صفقة الرهائن، ووصفها بأنها "استسلام"؛ وبالتالي فإن تعيينه سيمثّل "حكماً بالإعدام على الرهائن وتخلّياً كاملاً عن الأسرى". ساعر في

الأساس هو ليكودي، ويتّفق مع نتنياهو سياسياً، ولكن الصراع بينهما كان على منصب رئاسة الليكود، إذ أراد أن يتنحّى نتنياهو ليخلفه بالمنصب، لكن ذلك لم يحدث. والآن يرى لنفسه فرصة لإنهاء حياة نتنياهو السياسية، بسبب الحرب، وسيكون خليفته في حزب الليكود. وفي هذه المرحلة سيتمكن نتنياهو من تمرير قانون إعفاء الحريديم من التجنيد من خلال كتلة ساعر؛ وبعد إقالة غالانت سيوفّر ساعر لنتنياهو العدد الكافي من أعضاء الكنيست للتصويت، وذلك بعد أن كان هناك خلاف مركزي مع غالانت الذي صوّت ضد القانون. وربما شعَر نتنياهو في هذه اللحظة السياسية أنه بحاجة إلى وجود شخص يوافقه في الأمور الجوهرية حتى لو كانت الثقة بينهما غير موجودة، وخاصة في مسائل التجنيد والموازنة وصفقة المحتجزين، إذ إن مواقف ساعر أقرب إليه، لأنه يؤمن بالضغط العسكري في موضوع الصفقة وعدم تقديم تنازلات لحماس. أما في مسألة التجنيد، فلا يعترض على فكرة صياغة قانون يتلاءم مع المتديّنين ويحافظ على الائتلاف.

4 – بين التأييد والاحتجاج:

لقد أتَت إقالة وزير الأمن غالانت لتزيد من توتّر الأوضاع السياسية في "إسرائيل" وسط حالة من الاستقطاب الحاد. فبينما ترى الأحزاب الحريدية في هذا القرار خطوة إيجابية تخدم مصالحها، تنظر المعارضة إلى الإقالة بوصفها تضحية بالأمن القومي من أجل تحقيق أهداف سياسية ضيّقة. وجاءت خطوة نتنياهو وسط أجواء سياسية متوترة وخلافات داخلية، واجهت انتقادات حادّة من المعارضة، التي اعتبرت أن هذا القرار يأتي على حساب الأمن القومي. وفي السياق، قال رئيس الأركان الأسبق غادي آيزنكوت: إن استبدال غالانت الآن في زحمة الحرب عملٌ غير مسؤول، ويصبّ الماء على استراتيجية إيران المستندة لفكرة حرب طويلة تستنزف إسرائيل وتُضعفها؛ علاوة على أن هذا حكمٌ بالموت على المخطوفين. ورأى المحلّل السياسي بن درور يميني أن نيّة رئيس حكومة إبعاد غالانت، آخر السياسيين الذين يحظون بمقدار من ثقة الجمهور وفي العالم، هو جنون وهديّة لمحور الشرّ. وأضاف: إذا كان نتنياهو يعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لاستبدال وزير أمن فليتفضّل بالاستقالة بنفسه، أو يطرح نفسه للانتخابات مجدّداً".

ووفقًا لصحيفتي "تايمز أوف إسرائيل" و"يديعوت أحرونوت"، تتسارع ردود الفعل المعارضة على هذه الإقالة، بينما رحّبت بها الأحزاب الحريدية الأرثوذكسية المتشدّدة، مُعتبرة أن القرار يخدم أجندتها السياسية. وفور إعلان نتنياهو قراره بإقالة غالانت، دعا رئيس حزب الديمقراطيين، يائير غولان، للنزول الى الشارع تعبيرًا عن الاحتجاج، مُغرّدًا على حسابه في منصّة "إكس" بقوله: "انزلوا إلى الشوارع!". وبالفعل نزل المئات إلى الشوارع في تل أبيب للاحتجاج على قرار الإقالة، وأغلقوا محور أيالون في تل أبيب الكبرى. وأفادت القناة 12 باندلاع مواجهات بين محتجّين والشرطة في شارع أيالون بتل أبيب. وفي أول تعليق على قرار الإقالة، قال غالانت إن أمن دولة إسرائيل كان وسيبقى رسالته في الحياة. وذكّرت القناة نفسها أن غالانت قال لمقرّبين إن تعيين كاتس وزيراً للدفاع ولا خبرة له بالجيش خطر على أمن إسرائيل. وأضافت أن غالانت قد يعلن استقالته من الكنيست والعمل السياسي. وقال زعيم المعارضة يائير لبيد إن إقالة غالانت في خضم الحرب عمل جنوني، وإن نتنياهو يبيع أمن إسرائيل وجنود الجيش من أجل بقائه السياسي. وأضاف أن حكومة اليمين تفضّل المتهرّبين من الخدمة العسكرية على الجنود الذين يخدمون. وقال العضو السابق بمجلس الحرب بيني غانتس إن إقالة غالانت سياسية وعلى حساب أمن الدولة. وقال رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان إنه إذا كان جائزاً استبدال وزير الدفاع في خضم الحرب، فمن الممكن أيضاً استبدال رئيس الوزراء. ونقَلت هيئة البث عن مسؤولين أمنيين قولهم إن "إقالة غالانت في هذا التوقيت قرار غير مسؤول بينما نترقب هجوماً من إيران." ونقلت عن مصدر أمني قوله إن نتنياهو اختار السياسة بدلاً من أمن الدولة. وقال مسؤول كبير لهيئة البث إن الثقة مهمة، لكن إقالة وزير دفاع في هذا التوقيت أمر غير مناسب على الإطلاق. واعتبرت هيئة عائلات الأسرى الإسرائيليين في غزة أن إقالة غالانت تمثّل استمراراً لجهود نتنياهو لإحباط مساعي إعادة "المخطوفين." ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مسؤول كبير قوله إن غالانت تمّت التضحية به على مذبح قانون الإعفاء من التجنيد.

في المقابل، هنّأ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير رئيسَ الحكومة على قرار إقالة غالانت، مشدّداً على أنه لا يمكن تحقيق النصر الكامل معه. وأضاف أن «غالانت منغمس في التصوّر الأمني (الذي أدّى إلى فشل السابع من أكتوبر)، وليس بالإمكان بلوغ النصر المطلق مع وزير أمن مثله». وقال وزير الاتصالات شلومو كرعي إن غالانت لم يرتق لروح البطولة التي يُظهرها الجيش، ويجب إقالة المستشارة القضائية للحكومة.

أما غالانت، فقال في «خطاب الوداع» إن قرار نتنياهو أتى بعد سلسلة من النجاحات في غزة والضفة ولبنان وتوجيه ضربة هي الأولى من نوعها إلى إيران، مُبرزاً ثلاث قضايا خلافية مع نتنياهو، وهي «توزيع الأعباء

بالتساوي، من خلال تجنيد الحريديم»، والالتزام «بإعادة المحتجزين؛ وهو أمر ممكن ومنوط ببعض التنازلات»، وأخيراً «ضرورة استخلاص العِبر بعد إجراء تحقيق أساسي (في إخفاقات الحرب والسابع من أكتوبر)».

على صعيد الموقف الأميركي، نقَل موقع أكسيوس –عن مسؤول في البيت الأبيض– أن واشنطن فوجئت كثيراً من قرار نتنياهو إقالة غالانت. ونقلت الإذاعة الوطنية الأميركية –عن مسؤول إسرائيلي– أن نتنياهو أقال غالانت يوم الانتخابات لمنع إدارة بايدن من الاحتجاج. وقال مسؤول أميركي –لصحيفة هآرتس الإسرائيلية– إن الشعور السائد أن إقالة غالانت يوم الانتخابات كانت متعمّدة لتجنّب رد فعل أميركي عنيف. وقال مجلس الأمن القومي الأميركي إن غالانت كان شريكاً مهماً في جميع الأمور المتعلقة بالدفاع عن "إسرائيل". وفي وقت سابق، نقل مسؤولون إسرائيليون عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، وصفهما إقالة غالانت أثناء الحرب بأنها ضربٌ من الجنون. كما نقلت هآرتس عن مصدر بالإدارة الأميركية قوله إن واشنطن ستجد "طريقة للتعامل مع أي شخص يتولّى منصب وزير الدفاع في إسرائيل"؛ وأشار إلى أن ساعر لن يتمتّع بالعلاقة الوثيقة ذاتها مع واشنطن التي تمتّع بها غالانت. وانتقد رئيس حزب الوحدة الوطنية، بيني غانتس، القرار، مشيرًا إلى أن "السياسة أصبحت تتفوّق على الأمن القومي"، فيما علّقت النائبة أوريت فركاش هاكوهين من حزب الوحدة الوطنية بقولها إن "هذه الحكومة لا تتورّع عن اتخاذ قرارات خطيرة"، في إشارة إلى تأثير القرار على الأوضاع الأمنية في ظل الحديث عن تهديدات إيرانية متوقعة ضدّ كيان الاحتلال.

من جهة أخرى، عبّرت أُسر المحتجزين الإسرائيليين عن استيائها من القرار، واعتبرت أن إقالة غالانت تشير إلى أولويات غير ملائمة لدى الحكومة، حيث صرّح ممثّلو عائلات المختطفين أن "تحقيق الأهداف العسكرية في قطاع غزة، مثل القضاء على قيادة "حماس" وهدم بنيتها التحتية، يتطلب تكاتفًا قويًا بين جميع الأطراف لتحقيق النصر." وطالبوا وزير الدفاع الجديد، يسرائيل كاتس، بالالتزام العلني بإعادة جميع المختطفين ودفن الشهداء، مؤكّدين أن النصر الحقيقي لن يتحقق إلا بعودة المختطفين وإنهاء الحرب. وأضاف ممثّلو العائلات أن استبدال غالانت قد يهدّد فرصة إسرائيل في إبرام صفقة تضمن إطلاق سراح المختطفين، وأن المصلحة الوطنية يجب أن تتقدم على الحسابات السياسية.

في المقابل، ووفق "يديعوت أحرونوت"، فإن الإقالة لاقت ترحيبًا من الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة، التي دعمت الخطوة نظرًا لمعارضة غالانت لسياسات الحريديم. ووفقًا لمصادر في حزب "يهودية التوراة"، كان عضو الكنيست إسحاق جولدكنوبف قد أدّى دورًا أساسيًا في تنسيق هذه الخطوة، حيث ساهم في الضغط على نتنياهو لإقالة

غالانت، واعتبرت المصادر أن هذا القرار سيتيح لهم المضي قدمًا في تمرير قوانين تدعم مصالح الأحزاب الحريدية.

5 – هروب نتنياهو إلى الأمام:

خلافاً لإقالات وزراء أمن سابقين، تبدو خطوة نتنياهو هذه المرّة هروباً إلى الأمام؛ حيث تغرق "إسرائيل" في التحقيق بقضيتين أمنيّتين خطيرتين ضدّ طاقم مكتبه، وأقرب مُقرّبيه. الأولى محورها معرفة الجهة العسكرية التي تسرّب وثائق سريّة لمكتبه، والثانية بخصوص ما تكشّف عن تزويره بداية الحرب، لبروتوكولات جلسات «الكابينت»، ومنعه السكرتاريين العسكريين من إدخال أجهزة التسجيل، كما كان متعارفاً عليه في الحروب السابقة. وبالموازاة، تفجّرت أزمة «قانون التجنيد» في وجه الائتلاف الحاكم، وهي التي أعلن غالانت علناً معارضته لحلّها إلّا بقانون يحظى بتوافق الجميع، فيما فقَد الائتلاف الأغلبية لتمرير قانون «تمويل الحضانات» الذي أُعِدّ لتجاوز قرار المحكمة «العليا»، بخصوص قطع التمويل عن المؤسّسات الدينية الحريدية. كما كان غالانت قد أصدر قراراً باستدعاء 7000 من الشبّان الحريديم، إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي اعتبره نتنياهو تحدياً له ومحاولة من غالانت لاستفزاز الحريديم والإطاحة بحكومته.

لقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ذرَّ الرماد في العيون، في كل مرّة يشعر بأنه في عنق زجاجة، لا سيما فيما يتعلق بقضية الأسرى الإسرائيليين، ويجتهد لتغيير الحقائق للتملص من مسؤولياته في التوصل إلى إبرام صفقة تبادل للأسرى بين الجانبين، بتبنّيه استراتيجية تعتمد لوم كائناً من كان باستثناء نفسه. وهكذا تبيّن انّ منطق نتنياهو كان مهزوزاً، وكشَف أنه يسير بلا استراتيجية كمن يهرب إلى الأمام؛ فمنذ طوفان الأقصى لم يحقّق أي إنجاز سوى استهداف المدنيين الغزيين من نساء واطفال وعجزة، واستهداف المستشفيات والمدارس ودور العبادة من مساجد وكنائس، متذرّعاً بأنه بهذه العمليات يحقّق أحد أهدافه في القضاء على "حماس" واجتثاث ما أسماه بـ"الإرهاب". في حين اعتبر غالانت أن ثمّة إمكانية للتوصل إلى صفقة واستعادة المختطفين، لكن ذلك منوط بتنازلات بعضها مؤلم. وهو أعلن أن "علينا أن نفعل ذلك في أسرع وقت ممكن وهم على قيد الحياة. إنهم بحاجة للعودة إلى منازلهم وعائلاتهم". وقال: "أنا أتحمّل مسؤولية الأجهزة الأمنية خلال السنتين الأخيرتين، بما فيها النجاحات والإخفاقات. هناك تحدّيات صعبة أمام إيران ووكلائها في المنطقة". إلّا أن نتنياهو

أقدَم على خطوة الإقالة، وفي هذا الوقت بالذات، فقط لأنه بدأ يفقد ائتلاف حكومته. فالأحزاب الدينية (الحريديم) تصر على تعديل قانون التجنيد بطريقة تضمن إعفاء الغالبية الساحقة من أبنائها منه. وتتّهم نتنياهو بالفشل في السيطرة على رفاقه. وتقول تلك الأحزاب: «لقد وافقنا على سن قانون آخر يضمن تمويل المؤسسات التعليمية الدينية على أمَل أن يستطيع نتنياهو إقناع رفاقه بالقانون المذكور، لكنه فشل هنا أيضاً. ونحن لا نستطيع قبول ذلك حتى لو أدّى الأمر إلى سقوط الحكومة. وبالفعل هناك 10 نواب في الائتلاف أعلنوا أنهم لن يؤيّدوا القانون خلال التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، الأمر الذي من شأنه أن يثير أزمة في الحكومة، وأبرزهم: وزير استيعاب الهجرة اليهودية أوفير سوفير (الصهيونية الدينية)، وغالانت (حزب الليكود)، وجدعون ساعر، وموشيه سولومون وأوهاد طال (الصهيونية الدينية)، وإيلي دلَال ودان الوز، ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يولي إدلشتاين (الليكود). وقال إدلشتاين بشكل قاطع: «لن أدعم قانون الحضانات، ولا أي قانون يحاول الالتفاف على جهودنا التي لا تتوقف لتوسيع قاعدة التجنيد للجيش في دولة إسرائيل. وهدّدت كتلة «يهدوت هتوراة» الحريدية، بأنه في حال عدم المصادقة على القانون بالقراءة التمهيدية، فإن أعضاءها في الكنيست لن يصوّتوا على مشاريع قوانين أخرى يطرحها الائتلاف. وسيطرحون فكرة الانسحاب من الائتلاف، ليس خلال الحرب لكن في القريب. وهكذا، قرّر نتنياهو هز العصا للنوّاب المعارضين؛ فاختار رفع السوط وضرب غالانت، حتى يُرهب بقيّة النواب التسعة الباقين، ويُنقذ الائتلاف الحكومي؛ هذه هي القضية الأساسية. فهل نجح بذلك؟ الجواب حتى الآن سلبي. ثمانية من هؤلاء النواب قالوا إنهم لن يتراجعوا. وهذا يعني أن نتنياهو لن يمتلك أكثرية لتمرير القانون، حتى بعد إقالة غالانت. إذ لديه الآن 60 نائباً مؤيّداً، وهو يحتاج إلى 61 نائباً. فماذا سيفعل؟ يتوجّه إلى الحريديم ويقول لهم: انظروا كم فعلتُ لكي أمرّر هذا القانون. أقلتُ غالانت، رغم المخاطرة بذلك. أعطوني مزيداً من الوقت. بالطبع، توجد لقرار كهذا تبعات كثيرة وهو يتشابك مع قضايا أخرى أهمها الانتخابات الأميركية. فهناك من يقول إن نتنياهو اختار هذا الوقت بسبب الانشغال الأميركي فيها. فهو يخشى من رد فعل أميركي سلبي من الإدارة الأميركية. فغالانت يعدّ مقرّباً من هذه الإدارة، ويحظى بمودّة خاصة، ويقيم علاقات قوية مع نظيره الأميركي أوستن، وتكلّم معه 108 مرّات خلال الحرب. ولكن الحقيقة أن الصدفة فقط هي التي جمعت المَوعدين. والإدارة الأميركية التي قالت إنها مصدومة من إقالة غالانت وطرحت تساؤلات عن حقيقة الأهداف من ورائها، أعلنت في الوقت نفسه أنها ستتعامل مع كاتس باحترام. وبعد فوز ترمب، يمكن لواشنطن أن تنظر إلى قراره على أنه شجاع، «نعم، هكذا أريدك. قائداً قوياً يتّخذ قرارات حازمة" .

القضية الثانية هي قضية المحتجزين: حيث اتّهم غالانت نتنياهو عملياً بالتسبّب بعرقلة الصفقة. وكاتس من جهته، اتصل بعائلات المحتجزين حال الإعلان عن تعيينه وزيراً للدفاع، وقال لهم إن قضيّتهم ستكون على رأس اهتمامه، وإنه معنيّ بالاجتماع بهم عند تسلّمه المنصب رسمياً. لكن هؤلاء لم يتأثروا، وأبلغوه بأنهم يريدون أن يروا الحكومة تُثبت بشكل عملي أنها متّجهة إلى صفقة فوراً. وهم نزلوا إلى الشارع سويّة مع حملة الاحتجاج للتظاهر في تل أبيب، وأغلقوا شارع إيلون. وقد هاجمتهم الشرطة ورشّتهم بالماء الآسن، الذي يُستخدم حتى الآن ضدّ مُتظاهرين عرب فقط. وعاد كاتس وشرح أنه قصد بإعادة المخطوفين، وفقاً لسياسة الحكومة، بإنجاز الانتصار الساحق.

القضية الثالثة هي قضية المظاهرات: فكما هو معروف، هذه هي المرة الثانية التي يعلن فيها نتنياهو عن إقالة غالانت، حيث كانت المرة السابقة على خلفية خطة وتشريعات إضعاف جهاز القضاء، في شهر مارس (آذار) 2023؛ لكنه تراجع بعدما انفجرت هبّة احتجاج واسعة ضدّه، شارك فيها نحو 400 ألف متظاهر. واليوم يُقدِم على هذه الخطوة بسبب قناعته بأن الجمهور تعب من المظاهرات، ولن يخرج بمئات الألوف ضدّه. فالمظاهرات التي خرجت ضدّ إقالة غالانت لم تكن ضخمة؛ أقل من عشرة آلاف. وقادة الاحتجاج يفسّرون ذلك الضعف بأنه ناجم عن الحرب وعن المفاجأة. فالحرب تمنع الناس من التظاهر خوفاً من الصواريخ. وفقط قبل مدة قصيرة، تم القبض، بحسب اجهزة الأمن الإسرائيلية، على خليّة من القدس الشرقية اعترف قائدها بأنه كُلّف من المخابرات الإيرانية بتفجير عبوة ناسفة في إحدى المظاهرات؛ ويقولون إنهم سيلجؤون إلى أساليب نضال أخرى تجعل نتنياهو يندم على إقالة غالانت. وتوجّهوا إلى قادة الاقتصاد وقادة النقابات لكي يعلنوا إضرابات احتجاجية. ودعا إيهود أولمرت إلى العصيان المدني. ولكن هذا كلّه يحتاج إلى وقت وإلى تضامن. وفي هذا الموضوع لا يوجد وقت، ونتنياهو نجح في تيئيس المحتجّين، فخبا حماسهم.

القضية الرابعة هي قضية الصدام مع الجيش: حيث نشِرت توقعات بأن نتنياهو يخطّط أيضاً لإقالة رئيس أركان الجيش هيرتسي هاليفي، ورئيس الشاباك رونين بار، ورئيس الموساد ديفيد برنياع؛ لكي يسيطر على كل المفاتيح ويشكّل المؤسسات الأمنية على مقاسه. وقد سارع نتنياهو إلى الاتصال بالثلاثة، وحاول طمأنتهم بأنه أقدَم على خطوة إقالة غالانت كجزء من عمله السياسي، وطلب منهم التعاون مع كاتس. والانطباع هو أنه لن يُقدِم على خطوة جارفة لإقالة أي منهم، على الأقل الآن. لكن مصادر عسكرية أعربت عن غضبها من هذه الإقالة وعدّتها ضربة للجيش وهو يخوض الحرب القاسية على عدّة جبهات. وتفوّه بعضهم بأن «نتنياهو يمس بالأمن». وقد ردّ أنصار نتنياهو في القناة الـ14 بالقول إن الجيش يُعدّ انقلاباً عسكرياً ضد نتنياهو.

القضية الخامسة هي قضية الحرب: والسؤال الكبير الذي يُطرَح في إسرائيل اليوم وخارجها، إن كانت إقالة غالانت ستؤثر على الحرب. فمن جهة نتنياهو يبذل كل جهد لكي تستمر الحرب؛ لأنه يرى فيها عربون بقائه في الحكم. فهو يعتقد أنه في اللحظة التي يتم فيها وقف النار، سوف تبدأ حرب داخلية لإسقاط حكومته. وهذا يعني أن محاكمته ستُدار بشكل أسرع، وهو بمكانة ضعيفة بوصفه مواطناً عادياً. وهو مستعد لعمل أي شيء في سبيل منع هذا؛ لأنه يراه ضمانة للحكم عليه بالسجن في قضايا الفساد. ولكن، هنا يأتي الدور الأميركي، فقد وصلت إليه رسالتان من هاريس ومن ترمب يؤكدان فيهما أنهما يريدان أن تنتهي الحرب قبل أن يدخل الرئيس إلى البيت البيض في يناير (كانون الثاني) 2025. فإذا كان هذا الملف سيتحرك، فيُتوقّع أن يكون بدفع أميركي. وقوّة هذا الدفع مهمة، وهي تعتمد على هوية ساكن البيت الأبيض. والمقرّبون من نتنياهو يؤكدون أن لديه خطة أيضاً لهذا السيناريو، بأن يخوض انتخابات مبكرة من موقع قوّة، ويسترد شعبيته، ويُنتخب مرة أخرى لرئاسة الحكومة، رغم أن الاستطلاعات لا تبشّره بخير. لذلك يؤخّر هذا السيناريو ليكون آخر حل يلجأ إليه.

6 – أبرز تداعيات إقالة غالانت:

على ضوء ما تقدّم، يمكن تعداد أبرز تداعيات الإقالة المذكورة على الشكل الآتي:

1 – تخلخل الثقة بين العسكريين بسبب التمييز ما بينهم في تحمّل العبء، مما سيؤدّي إلى التهرب من المعارك، لأنهم سيشعرون بأنهم وقود للسياسة والمصالح الشخصية وليس لمصلحة الكيان.

2 –إنهاء الجدل حول تجنيد الحريديم وضرورة إعفائهم نهائياً من الخدمة، خاصة أنه لم يلتحق منهم في الخدمة سوى 1200 بدلاً من 13000؛ وهذا سيؤدّي إلى زيادة الحقد على التيّارات الدينية في الكيان.

3 – تفاقم مظاهر الفشل في المعارك البرية بسبب نقص العدد والمعنويات.

4 – القيادات العسكرية في الاحتياط باتت أمام خيارين: إما الحرب والموت أو الاستقالة والهرب.

5 – تضعضع الثقة في العلاقة مع الإدارة الأمريكية.

6 – تزايد الانقسامات والحساسيات بين القيادات السياسية والعسكرية، حيث لم يعد يشعر أحد منهم بالأمان والإنصاف بوجه الديكتاتورية القاسية التي يمارسها زعيم اليمين الفاشي نتنياهو حتى لو انتهت الحرب.

7 – خاتمة:

علّقت صحيفة «غارديان» البريطانية على قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإقالة وزير دفاعه يوآف غالانت، الذي وصفته بأنه كان قريباً من نظيره الأميركي لويد أوستن؛ وقالت إن الإقالة ستمنح نتنياهو "حريّة أكبر". وأضافت الصحيفة أن هذا القرار يطيح بأحد أشدّ المنتقدين من حكومة نتنياهو، ويمكّن أعضاء اليمين المتطرف من مناصب رئيسة في الحكومة. وذكرت أن الأسباب الرئيسة لرحيل غالانت ترجع إلى الخلافات بين الرجلين حول صفقة الرهائن مع حركة «حماس»، ومعارضة غالانت إعفاء اليهود الأرثوذكس المتطرفين من الخدمة في الجيش، وفضيحة تتعلق بتسريب مُساعد مقرَّب من نتنياهو وثائق سريّة تتعلق بالحرب. لكنها لفَتت إلى أن رحيل غالانت يأتي أيضاً في لحظة حاسمة: يوم الانتخابات الرئاسية الأميركية التي من شأنها أن تحدّد طبيعة الدعم الأميركي لحروب إسرائيل في غزة ولبنان، فضلاً عن التساهل تجاه السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتصعيد المحتمل مع إيران. وقد فوجئ المسؤولون الأميركيون بقرار نتنياهو إقالة غالانت، الذي كان من أهم القنوات للحكومة الأميركية عبر وزير الدفاع لويد أوستن، ويُقال إن الرجلين يتحدّثان يومياً تقريباً، وساعدا في إصلاح بعض الثقة في العلاقة، بعد أن فاجأت "إسرائيل" الولايات المتحدة باغتيال زعيم «حزب الله» اللبناني، سماحة السيد الشهيد حسن نصر الله. وعندما سعى نتنياهو إلى إقالة غالانت، في عام 2023، أثار القرار احتجاجات في الداخل و«قلقاً عميقاً» من البيت الأبيض. وعندما طلَب نتنياهو من غالانت إلغاء رحلة إلى الولايات المتحدة، قبل رد إسرائيل على الهجوم الإيراني، قالت سابرينا سينغ، نائبة المتحدّث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، إنها لن تُناقش القرار لتجنّب التورط في «السياسة الإسرائيلية». وذكَرت سينغ عن غالانت وأوستن: «إنهما يتمتّعان بعلاقة جيّدة مع بعضهما البعض»، مُضيفة أن الرجلين تحدّثا «تقريباً 80 مرة، ويمكنهما الرد على الهاتف في أي وقت، وفي أي ساعة من الليل والتحدث بصراحة شديدة مع بعضهما البعض». ووصف الصحافي الأميركي بوب وودورد مؤخراً انعدام الثقة العميق بين إدارة نتنياهو والرئيس الأميركي جو بايدن، قائلاً إن بايدن أخبَر مُساعدين مُقرّبين بأن «18، من أصل 19 شخصاً، يعملون لدى نتنياهو، كاذبون». وتكهّنت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن غالانت هو المسؤول الإسرائيلي الوحيد الذي لا يزال موضع ثقة في واشنطن. وفي الفترة التي سبقت الرد الإسرائيلي على إيران، كان الرجلان على اتصال وثيق، وأخبر أوستن غالانت أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بشكل كامل في مواجهتها مع طهران، كما ناقش الرجلان «الفرص المُتاحة الآن لاستخدام الدبلوماسية لتهدئة التوتّرات في المنطقة». ومن المفهوم على نطاق واسع أن السياسة الأميركية مع "إسرائيل" وصلت إلى نقطة تحوّل، حيث لا يوجد لدى أي من الجانبين وضوح بشأن ما

إذا كانت رئاسة ترمب ستواصل أياً من السياسات التي جرى فرضها في عهد بايدن ووزارة خارجيته. وأرسل أوستن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، في 13 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، رسالة إلى إسرائيل طالبا فيها بتحسين الظروف الإنسانية داخل غزة في غضون 30 يوماً، أو المخاطرة بقطع بعض المساعدات العسكرية الأميركية. وكانت إدارة بايدن متردّدة في اتخاذ أي خطوات حازمة فيما يتعلق بقطع المساعدات عن "إسرائيل"،؛ لذلك كانت الرسالة بمثابة نقطة تحوّل محتملة فيما يتعلق بالسياسة الأميركية.

لقد أثبت نتنياهو مهارته في إحكام سيطرته على الائتلاف الحاكم، وعلى مفاتيح الحرب والسلم في الإقليم، على نحوٍ سيُجبر الإدارة الأمريكية المقبلة على التعامل معه باعتباره اللاعب الأساسي الذي لا يمكن تجاوزه لعامين مقبلين، إلى حين موعد انتخابات الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2026. ونتنياهو، بحسب الإعلام العبري، يجهّز للإطاحة برئيس الأركان هرتسي هاليفي، ويهدّد بإقالة المستشارة القانونية للحكومة غالي بهاراف ميارا؛ كونها تمثّل عائقًا امام حكومته ووزرائه، وعلى رأسهم: وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير العمل يؤاف بنتسور، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير؛ وقريباً وزير الأمن (الدفاع) يسرائيل كاتس الذي سيكون بمثابة الظل لنتنياهو في الوزارة.

لقد اقتحم نتنياهو المخاطر ليلة الانتخابات الأمريكية، واستفاد من الفراغ الانتخابي الأمريكي، لتجاوز المعوقات، وعلى رأسها التحقيقات التي طالَت مكتبه حول التسريبات المتعلقة بملف الأسرى، وأخرى لم تبتعد كثيرًا عن مكتبه تتعلق بالعبَث في بروتوكولات التسجيلات الخاصة باجتماعات الحكومة ومجلس الحرب؛ وهي عملية، إلى جانب تحصينها لحكومته الائتلاف، فإنها في الآن ذاته جعلت منه الرقم الصعب لدى الإدارة الأمريكية المقبلة بزعامة ترامب. وقدرة الإدارة الأمريكية المقبلة في الضغط على نتنياهو ستكون ضئيلة جدًّا بعد العملية الخاطفة التي قام بها في ذروة الحرب على جنوب لبنان وقطاع غزة؛ إذ أطاح بخصومه، وعلى رأسهم يؤاف غالانت، الأمر الذي سيعزّز التوجهات الأمريكية لتوجيه ضغوطها نحو الحلقة التي تعتقد أنها الأضعف والأكثر استجابة لضغوطها، وهي الدول العربية التي أبدت قدرًا كبيرًا من التكيّف والانصياع طوال عام كامل مع السياسات الامريكية المتّبعة في الحرب على قطاع غزة، والتي توسّعت باتجاه لبنان والبحر الأحمر؛ وهي مرشّحة للاتساع باتجاه سوريا والعراق وإيران إثر تولّي ترمب منصب الرئاسة.

ختامًا.. يُراهن نتنياهو على أن التعديلات، والمعركة الداخلية التي خاضها خلال الأيام الماضية، تعطيه المزيد من الوقت والمرونة للمناورة لأشهر قادمة من عمر الإدارة الأمريكية الجديدة، على نحوٍ يسمح له بإعادة رسم معالم الاستراتيجية الأمريكية لعام آخر وفقًا لأجندة نتنياهو، وبدون تحديات تُذكر، وبشكل يسمح بتدفّق الدعم

الأمريكي العسكري والاقتصادي لمواصلة الحرب، وإطالة عمرها وعمر حكومته اليمينية المتطرفة. فهل ينجح نتنياهو، أم أن الرياح ستجري بما لا تشتهي سفنه وسفن ائتلافه الفاشي الحاكم؟